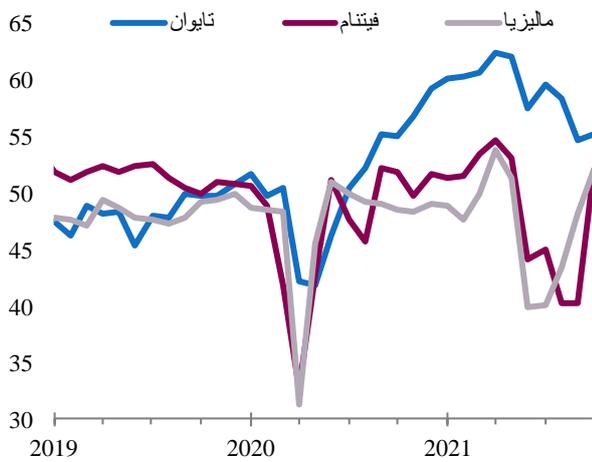


## سلاسل التوريد العالمية تتعافى بالرغم من الاختناقات المستمرة

زيادة مؤقتة في الطلب على مستوى العالم. ومع ذلك، فإن للميزانية حدود حتى بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة، وقد بدأ حيز السياسة المالية ينحسر بشكل طبيعي. ويبدو أن قانون "برنامج إعادة البناء" الذي أصدره الرئيس الأمريكي جو بايدن ضخماً للغاية، فهو يتضمن مخصصات إجمالية بقيمة 2 تريليون دولار أمريكي لبنود الإنفاق الجديدة والمزايا الضريبية. ومع ذلك، فإن تأثير "برنامج إعادة البناء" سيظهر على مدى 10 سنوات، وسيكون للتركيز المتزايد على الإنفاق على البنية التحتية تأثير أخف على الطلب الاستهلاكي بالمقارنة مع شيكات التحفيز التي يتم إرسالها مباشرة إلى الأسر. في المقابل، كان هناك انتعاش في الطلب الاستهلاكي في الاقتصادات الكبيرة الأخرى (مثل الاتحاد الأوروبي واليابان)، لكن الطلب لم يصل إلى مستويات مماثلة كما حدث في الولايات المتحدة (الرسم البياني 1). والمحصلة النهائية هي أن الطلب الاستهلاكي العالمي سيظل قوياً، ولكنه يتراجع من الارتفاع المؤقت الذي سببته الولايات المتحدة.

الرسم البياني 2: مؤشر مدراء المشتريات (فوق 50 يشير إلى التوسع، وأقل من 50 يشير إلى التراجع)



المصادر: بيانات بورصة البلطيق لسوق الشحن، تحليلات QNB

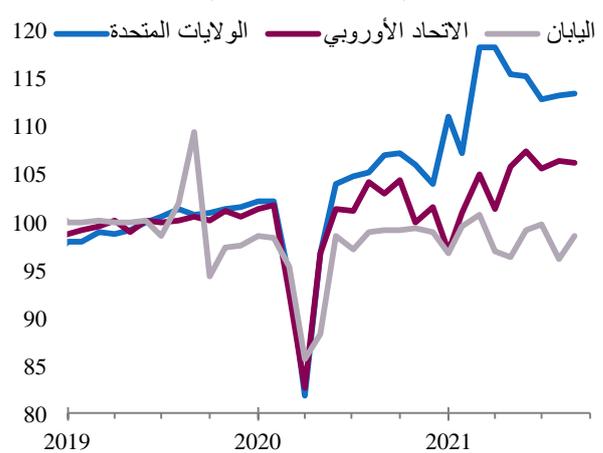
ثانياً، جاء الارتفاع في الطلب الاستهلاكي في وقت تضررت فيه "مراكز التصنيع الآسيوية" بموجة جديدة من الجائحة تسبب فيها متحور دلتا. وعلى الرغم من أن الدول الآسيوية تمكنت من إدارة تأثير الجائحة بنجاح في عام 2020، إلا أنها اكتفت بذلك وشهدت تباطؤاً في إطلاق حملات التطعيم منذ بداية عام 2021. وأدى هذا الأمر إلى زيادة عدد الإصابات الجديدة بسبب متحور دلتا، وبالتالي كان لا بد من فرض قيود للسيطرة على الوضع، وهو ما أدى بدوره للأسف إلى خفض الإنتاج الصناعي. ولحسن الحظ، ساعد ارتفاع معدلات التطعيم خلال الأشهر القليلة الماضية البلدان الآسيوية على استعادة السيطرة في إدارة تأثير الجائحة. حالياً، يتعافى الإنتاج

على الرغم من ظهور متحور "أوميكرون" الجديد المثير للقلق، تتعافى الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ من تأثير جائحة كوفيد-19 الذي بلغ ذروته في العام الماضي. وكان هذا التعافي مدفوعاً بصفة رئيسية بالتحفيز المالي والنقدي غير المسبوق، لا سيما في الولايات المتحدة، الذي أطلق موجة من الارتفاع الحاد في الطلب الاستهلاكي. لسوء الحظ، لم تتمكن "مراكز التصنيع الآسيوية" أو سلاسل التوريد العالمية من مواكبة هذا الارتفاع القوي في الطلب. ونتيجة لذلك، حدثت اختناقات كبيرة في سلاسل الإمداد أدت إلى ارتفاع تكاليف البضائع وتأخر أوقات تسليمها.

وتعتبر اختناقات سلاسل التوريد العالمية من أهم المواضيع المطروحة للنقاش في الاقتصاد العالمي حالياً. فهي تعتبر بمثابة رياح معاكسة للتعافي الاقتصادي تعيق القدرة على تلبية هذا الطلب، وقد تحول دون تلبية بشكل كامل. وتؤدي هذه الاختناقات أيضاً إلى ارتفاع التضخم العالمي، الأمر الذي يضع تحديات أمام البنوك المركزية فيما يتعلق بقرارات السياسة النقدية.

على الرغم من استمرار الاختناقات، فإننا على ثقة من أن سلاسل التوريد العالمية تتعافى بالفعل. وهناك ثلاث نقاط رئيسية تدعم وجهة نظرنا هذه، فقد بدأ الارتفاع القوي والمؤقت في الطلب ينحسر، وتتعافى "مراكز التصنيع الآسيوية" من تأثير متحور دلتا في الربع الثالث، كما أن أوقات وتكاليف الشحن العالمية بدأت تتراجع فعلياً.

الرسم البياني 1: حجم مبيعات التجزئة (المؤشر 2019 = 100)



المصادر: بيانات بورصة البلطيق لسوق الشحن، تحليلات QNB

أولاً، سمحت المحفزات المالية والنقدية الضخمة بتعافي الطلب على السلع الاستهلاكية في معظم الاقتصادات المتقدمة. على وجه التحديد، كان التحفيز في الولايات المتحدة قوياً لدرجة أنه تسبب في

حوالي 9000 دولار أمريكي بحلول 18 نوفمبر. وعلى الرغم من أن تكاليف الشحن العالمية لا تزال مرتفعة، إلا أن بداية انخفاضها تساعد في تخفيف الضغط على سلاسل التوريد العالمية.

على الرغم من أن الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية لا تزال حادة، فإننا على ثقة من أن الوضع سيستمر في التحسن خلال العام المقبل. ونتوقع أن يؤدي ذلك إلى تقليل الضغط الذي تشعر به البنوك المركزية العالمية حالياً، مما يمكنها من إبقاء أسعار الفائدة منخفضة لفترة أطول. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تعزيز الإمداد، إلى جانب وجود مساحة أكبر في السياسة النقدية لتحفيز الطلب لفترة أطول، إلى دعم التوقعات الاقتصادية العالمية في العام المقبل في وقت يتلاشى فيه دعم السياسة المالية وأثاره الأساسية.

داخل "مراكز التصنيع الآسيوية" وهي تعمل بسرعة لتلبية الطلبات المتركمة (الرسم البياني 2).

ثالثاً، بدأت تكاليف الشحن العالمية في الانخفاض، وهو مؤشر على تراجع اختناقات سلسلة التوريد. وتراجع عدد من المؤشرات عالية التردد الخاصة بتكاليف الشحن العالمية مؤخراً. فقد انخفض "مؤشر البلطيق للشحن الجاف" بنسبة 50% من ذروة تجاوزت 5000 في أكتوبر، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، إلى أقل من 2500 في 17 نوفمبر. وانخفض "مؤشر البلطيق فريتوس" للحاويات من أعلى مستوى له وهو 11000 في سبتمبر إلى حوالي 9000 في أواخر نوفمبر. أما "مؤشر الحاويات العالمي المركب لشركة درويري"، فقد انخفض بنحو 10% من ذروته في أكتوبر إلى

## فريق QNB الاقتصادي

**جيمس ماسون\***

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

**لويز بينتو**

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4642

**مينجي تانغ**

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4736

\*المؤلف المراسل

**إخلاء مسؤولية:** تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو صوابها الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.